العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

دراسة ميدانية على الشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية

دكتور/ عصام على فرج بدر(*)

مقدمة Introduction:

أفرزت الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي يموج بها العالم كثيراً من القضايا، والتي باتت موضع اهتمام دولي متنامي، ومن أبرز تلك القضايا انهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى وأهمها شركة **Enron** وشركة **World Com** الأمريكية، وغيرها من المؤسسات المالية في العالم، والتي كانت بفعل العديد من الأسباب أهمها: العبث، والغش، والتضليل، والأخطاء المحاسبية، وإخفاء المعلومات، وتدني إدارة الشركات، وتدنى مكاتب المراجعة العالمية، مما أدى إلى انهيار كبرى الشركات وما نجم عنها من خسارة المساهمين لأموالهم، ومن ثم اهتزاز الاقتصاد الأمريكي بشدة، ولم تكن فضيحة هذه الشركات آخر الفضائح، فقد أعقبها تداعيات عديدة في سوق المال تجلت في الفساد المحاسبي أو الإداري أو ضعف آليات الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية.

وقد ترتب على ذلك انعدام ثقة مستخدمي القوائم المالية في أمانة واستقلال مراقبي الحسابات، وعدم الاقتناع بالدور الذي يقوم به مراقب الحسابات وبالأنظمة الإدارية والرقابية المحاسبية، مما أثر على قرارات الاستثمار في بورصات الأوراق المالية العالمية.

(*) مدرس المحاسبة ـ كلية التجارة ـ جامعة الأزهر.

ونتيجة لما سبق، شهدت الساحة الدولية الاقتصادية بزوغ مفاهيم اصطلح على تسميتها بحوكمة الشركات **Corporate Governance** لمراجعة ما يعترى ضعف الرقابة في الشركات، وباعتبارها مدخلاً معاصراً لإحكام الرقابة، حيث تشارك كل الأطراف بمسؤوليات هامة، والإذعان للقوانين والأنظمة، والثقة في القوائم المالية.

لذلك نحاول من خلال هذا البحث الوقوف على العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، بهدف تعزيز وتطوير ثقافة قواعد الحوكمة بما يساهم في زيادة القدرة التنافسية في سوق الأوراق المالية.

مشكلة البحث Research Problem of:

يمكن بلورة مشكلة البحث في طرح الأسئلة الآتية:

- ما العلاقة بين وجود إطار محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟.

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر تطبيق «قاعدة الإفصاح والشفافية» على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟.
- ما أثر تطبيق قاعدة «دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة» على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟.
- ما أثر تطبيق قاعدة «المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين» على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟.

- ما أثر تطبيق قاعدة «مسئوليات مجلس الإدارة» في تعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟.
- ما أثر تطبيق قاعدة «حماية المساهمين والمستثمرين» على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟.

أهداف البحث Purpose of Research:

يسعي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.
- إبراز العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية.

أهمية البحث Importance of Research:

يستمد البحث أهميته من عدة جوانب أهمها:

١- يطرق هذا البحث مجالاً خصباً؛ فالكتابات في موضوع حوكمة الشركات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في بيئة الأعمال المصرية ما زالت محدودة.

٢- يساهم هذا البحث في إبراز الدور الملائم لتشجيع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، خاصة أن البورصة تعتبر علامة هامة لتطوير الاقتصاد المصري، مما يتطلب توافر الإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين والمساهمين.

٣- الاهتمام بحوكمة الشركات يساعد على توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصداقية، ويساهم في زيادة فعالية الرقابة وإحكامها مما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل عالم تسيطر عليه العولمة.

٤- حتمية الاهتمام بحوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.

فرضيات البحث Research of Hypothesis :

في إطار تساؤلات مشكلة البحث نحاول التحقق من صحة الفرضيات التالية:

١- توجد علاقة بين وجود إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

٢- توجد علاقة بين قاعدة حماية المساهمين والمستثمرين وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

٣- توجد علاقة بين قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

٤- توجد علاقة بين قاعدة دور أصحاب المصالح وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

٥- توجد علاقة بين قاعدة توفر مقومات الإفصاح والشفافية وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

٦- توجد علاقة بين قاعدة مسؤوليات مجالس الإدارة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

منهج البحث Methodology of Research :

يقوم البحث على منهجين هما:

١- **المنهج الاستنباطي Deductive Approach** (الدراسة النظرية): يعتمد على ما ورد في الفكر المحاسبي بالكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية، إضافة إلى استخدام شبكة الإنترنت فيما يتعلق بتحديد طبيعة حوكمة الشركات وما يرتبط بها من أهداف وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية.

٢- المنهج الوصفي التحليلي **Descriptive Approach** (الدراسة الميدانية): يستهدف التعرف على مدى العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، وذلك من خلال قوائم استقصاء موجهة لعينة من الشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

خطة البحث Plan of Research:

لتحقيق هدف البحث، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : حوكمة الشركات: عرض وتقييم الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية.

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية.

خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.

المبحث الأول

حوكمة الشركات: عرض وتقييم الدراسات السابقة

أولا: المنطلقات الفكرية لحوكمة الشركات:

لقد ولج مصطلح الحوكمة في عالم إدارة الشركات من باب الفساد الذي استشرى في بعض الشركات الكبرى، إذ إن عمليات الفساد والتي ترتب عليها انهيار شركات عملاقة كانت من بين أسبابها ضعف آليات الرقابة الحاكمة في تلك الشركات والقصور في تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات، كل ذلك كان باعثاً حقيقياً؛ نحو تأصيل وتطبيق الحوكمة للخروج برؤى جديدة لإحكام الرقابة، ووضع معايير لضبط العمل بدرجة مناسبة من الشفافية والمصداقية تحقق الاطمئنان للمساهمين والمستثمرين وكافة الفئات المعنية بالقوائم المالية(١).

ويختلف مفهوم حوكمة الشركات من بلد إلى آخر، غير أن هناك استخدام لكلمة حوكمة الشركات، أو حاكمة الشركات، أو توجيه الشركات، أو الشركات الرشيدة.

وعلى المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات بين كافة الاقتصاديين والقانونين والمحللين، وهذا ما تؤكد عليه موسوعة **Encyclopedia Corporate Governance**، من حيث الافتقار إلى تعريف موحد لهذا المفهوم، وقد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات(٢).

---

(١) د.مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٢، ٢٠٠٩م)، ص٢.

(2) see:

- **Charkham, Jonathan , Keepin better company, «Corporate Governance» (ten years on, second edition, Oxford University Press, 2005), www.worldcat.org.=>**

كما أنه على المستوى المحلي والإقليمي أيضاً لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح **Corporate Governance** باللغة العربية، غير أن الاقتصاديين والقانونيين والمهتمين بهذا الموضوع اقترحوا مصطلح «حوكمة الشركات»، وذلك في محاولة لنشر هذا المفهوم وترسيخ التطبيقات الجيدة له بأسواق المال والاقتصاديات المحلية والعربية.

وبحسب مصطلح حوكمة الشركات هو «حكم وإدارة الشركة من جميع الأطراف التي لها علاقة بالشركة والتي تتمثل في مجلس الإدارة والممولين والمساهمين وغيرهم»(١).

ويعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها «الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية»(٢).

كما تعرف المنظمة الاقتصادية الأوروبية **(OECD)** حوكمة الشركات بأنها «مجموعة العلاقات بين الشركة، ومجلس الإدارة، والملاك، وكل الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهى الأسلوب الذي يوفر الهيكل، أو الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد وتحقيق أهداف الشركة، ومراقبة الأداء، والنتائج، وصولاً للأسلوب الناجح لممارسة وإدارة السلطة، والذي من خلاله يتم تقديم الحوافز اللازمة لمجلس

=- **Colley, John, et. al., «What is Corporate Governance», (McGraw-Hill Professional, 2005), www.worldcat.org.**

- **Huse, Morten, Boards, «Governance and Value Creation», (Cambridge University Press, 2007), www.cambridge.org.**

(١) د.طارق عبد العال حماد، «حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف» (الدر الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٥م).

(2) The World Bank, «Governance and Development, the World Bank Publication», Washington, 1991, D.C. P.1.

الإدارة لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة، ومساهميها، وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد الشركة بكفاءة»[1].

ويرى الباحث أن حوكمة الشركات «هي حقل من حقول الاقتصاد، يبحث في كيفية تحفيز الإدارة في الشركات المساهمة على استخدام ميكانيكية الحوافز، مثل العقود، والتشريعات، وتصميم الهياكل التنظيمية، وبشكل مختصر وأدق؛ ما مدى تأثير ملاك الشركة المساهمة في ضمان وتحفيز مديري الشركة على القيام بتأدية وتحقيق أفضل عائد على استثماراتهم؟»، وبعبارة أخرى فإن حوكمة الشركات تمدنا بإطار يمكن من خلاله صياغة أهداف الشركة ووسائل تحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المخططة.

وعلى ذلك فإن مفهوم حوكمة الشركات يغطى بعدين هما[2]:

* الالتزام **Conformance**: بمعنى التحقق من تنفيذ الالتزامات والسياسات التشريعية والقانونية والإدارية، فضلاً عن تلبية توقعات المساهمين وأصحاب المصلحة بأكبر قدر من الأمانة والمكاشفة.

* الأداء **Performance**: بمعنى رفع مستوى الأداء الشامل للمنظمة والسعي إلى استغلال الفرص الايجابية للمخاطر الفعلية والمتوقعة والتقليل من الآثار السلبية لهذه المخاطر.

(١)د .إبراهيم عبد الله المنيف، أسامة سعد المعمر، «مبادئ وأسس ومهام حوكمة الشركات»، مجلة المدير، (٢٠٠٤م)، ص ٩ -١٠.

(٢) د.محمد فوزي، وآخرون، «تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية»، (ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٣م).

وبذلك فإن الحوكمة تعتبر أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بأسلوب علمي وعملي، بما يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين، وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدم المساواة، بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق ولأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بالمشروعات والشركات، وفي نفس الوقت توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات ومحاسبتهم.

وحتى يتم تدعيم وتعزيز نظام حوكمة الشركات فإنه يجب توافر مجموعة من المقومات؛ أهمها[1]:

١- وجود قوانين وتشريعات ولوائح: تتضمن أفضل أساليب ممارسة سلطة الإدارة في مجالس إدارة الشركات، وتوضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتوضح حقوق المجتمع على الشركة.

٢- وجود لجنة مراجعة: لها من الصلاحيات ما يكفل لها تحقيق ممارسة دورها الرقابي على أعمال المراجع الداخلي والخارجي ومتابعة تقاريرهم.

٣ - وجود لجان رئيسة تابعة لمجلس الإدارة: من أهم وظائفها الإحلال والتجديد والتحسين الدائم والتطوير المستمر لخطوط الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية وهذا يؤدي إلى دعم كفاءة الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها.

(١) د. مصطفى حسن بسيوني السعدني، «مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات»، المؤتمر الدولي: مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، (جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ٢٠٠٧م).

٤- وجود نظام فعال للتقارير: يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات المناسبة عن أداء الشركة ليس لإدارتها أو مساهميها فحسب، بل لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة ممن يستخدمون البيانات المالية المنشورة للشركة في اتخاذ القرارات مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والعملاء وغيرهم.

٥- وجود هيكل تنظيمي: واضح يحدد السلطات والمسؤوليات وتساعده مجموعة من الأنظمة مثل نظام الرقابة الداخلية ونظام محاسبة المسؤولية.

٦- المشاركة النسبية لغير المديرين التنفيذيين: في صنع القرارات وفي توجيه مسار العمل وفي تحديد مجالات النشاط.

كما أنه لتحقيق أهداف الحوكمة، لا بد من توافر قواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات، ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** فإن القواعد الخاصة بحوكمة الشركات تصنف إلى ست مجموعات[١]:

أولاً: توافر إطار فعال للحوكمة.

ثانياً: حماية حقوق المساهمين.

ثالثاً: المعاملة العادلة للمساهمين.

رابعاً: دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة.

---

(١) انظر:

- **Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), «Principles of Corporate Governance», 2004.**

- ماجد شوقي، «حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة .. صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة» (مركز المشروعات الدولية الخاصة ٢٠٠٤م)، www.cipe- arabia.org

خامساً: الإفصاح والشفافية.

سادساً: مسؤوليات مجلس الإدارة.

وقد أصبح تطبيق هذه القواعد وسيلة لتعزيز الثقة في الشركات المدرجة بالسوق المالي، ومؤشراً على المستوى الذى وصلت إليه إدارة الشركات من التزام مهني بقواعد الحوكمة من حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد، وبالتالي أثرت على الاقتصاد ونموه.

وتعتبر التجربة المصرية في مجال حوكمة الشركات حديثة العهد نسبياً، إذ إن سوق رأس المال ما زال يخطو خطوات حثيثة، رغم أن بيئة الأعمال المصرية بها العديد من القوانين والضوابط التي تعتبر بمثابة محاور أساسية يعتمد عليها كآليات لحوكمة الشركات أهمها[1]:

- قانون رقم «١٥٩ لسنة ١٩٨١» والذي يعد بمثابة ضوابط استرشادية لمجلس الإدارة وعلاقته بالأطراف الأخرى.
- قانون رقم «٩٥ لسنة ١٩٩٢» ويعرف بقانون سوق المال ويهتم بصفة أساسية بالقوائم المالية.
- قانون رقم «٨ لسنة ١٩٩٧» والذي يُعني بالاستثمار حيث يعرض لمجموعة من الحوافز لتشجيع الاستثمار.
- قانون رقم «٢٠٣ لسنة ١٩٩١» (قطاع الأعمال العام).
- قانون رقم «٩٣ لسنة ٢٠٠٠م».

(١) د. عصام على فرج بدر، «أصول الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ـ مدخل محاسبي»، (بدون ناشر، ٢٠٠٩م)، ص ٤٥٧.

ثانيا: عرض وتقويم الدراسات السابقة:

يتضمن الفكر المحاسبي عدداً من الدراسات التي اهتمت بحوكمة الشركات، ومن أهم هذه الدراسات:

١- دراسة (Jenny & Jean, 2002)[١]:

عرضت هذه الدراسة حالتين افتراضيتين لاختبار وجهة نظر المراجعين والمديرين في مدى تأثير الحوكمة على جودة القوائم المالية وذلك بالتطبيق على سنغافورة.

وقد أسفرت نتائج تلك الدراسة عما يلي:

- في الحالة الأولى: تمخضت آراء المراجعين والمديرين إلى أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في جودة التقارير والقوائم المالية هي: مدى فعالية لجان المراجعة، وجودة إدارة المراجعة الداخلية، ومدى الالتزام بتطبيق قانون مزاولة المهنة.

- في الحالة الثانية: اسفرت آراء المراجعين والمديرين إلى: أن معدل دوران تغيير المراجع وكذلك الاستعانة بخبراء خارجيين في مجال المراجعة الداخلية يؤثر على جودة التقارير والقوائم المالية.

٢- دراسة (فوزي ٢٠٠٣م)[٢]:

هدفت الدراسة إلى تقييم القواعد والقوانين والمعايير المنظمة لحوكمة الشركات في مصر، حيث تعرضت إلى مفهوم حوكمة الشركات وأهميته، والضوابط التي تحكم أداء الشركات المسجلة في السوق المالي والإطار القانوني والرقابي الذي

(1) Jenny, G., and L.S. Jean, «The Influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing: perceptions of auditors and directors in Singapore», Accounting and Finance, Vol. 42, No. 3, (November, 2002); PP. 195-224.

(٢) د.محمد فوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

يحكم سوق الأوراق المالية، ومتطلبات التسجيل والقيد في جداول البورصة، وهيكل ملكية الأوراق المالية ثم تقييم تطور قواعد الحوكمة في مصر وفقاً لمعايير حوكمة الشركات الخمس التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن سوق المال في مصر قد شهد تطوراً ملحوظاً في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات، مما ترتب عليه بشكل عام تحسن في التقييم الإجمالي للمعايير الخمس للحوكمة وإن كانت درجة التحسن قد اختلفت من معيار لآخر. كما ذهبت الورقة إلى أنه بالرغم من تحسن الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات في مصر، فإن الممارسات العملية للشركات مازالت إلى حد كبير بعيدة عن التطبيق السليم للمبادئ الموضوعة.

٣- دراسة (خليل ٢٠٠٣م)[١]:

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى تأثير الالتزام بتطبيق جوانب الحوكمة على طبيعة ونطاق وظيفة المحاسب الإداري ووضعه في الهيكل الوظيفي للشركة في بيئة الأعمال المصرية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن طبيعة وظيفة المحاسب الإداري في الوضع التقليدي (عدم الالتزام بالحوكمة) تتركز بشكل أساسي في توفير الدعم الإداري في مجال اتخاذ القرارات من خلال توفير المعلومات الداخلية، أما في الوضع المعاصر (الالتزام بالحوكمة) فإن النظرة تتسع لتشمل توفير المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وأوضحت أنه كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية احتوت معلومات أكثر واقعية وبالتالي تصبح أكثر ملائمة لخدمة أهداف المستثمرين.

(١) د. محمد خليل، «دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات»، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، (كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، ٢٠٠٣م).

كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- الاهتمام المتزايد بتطبيق حوكمة الشركات ليس فقط على مستوى الكثير من الوحدات الاقتصادية، بل أيضاً على مستوى الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة تحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية.

- تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية.

والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الوحدة الاقتصادية.

٤- دراسة (Brown, Caylor, 2004)[1]:

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها وذلك من خلال وضع مقاييس واسعة لحوكمة الشركات التي تم الحصول عليها من خدمات حملة الأسهم المؤسساتية، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وعملت الدراسة على الربط بين نتيجة الحوكمة وبين كل متغير أساسي باستخدام معامل ارتباط بيرسون وسبيرمان وتم ترتيب نتائج الحوكمة من الأعلى إلى الأدنى (من الأفضل إلى الأقل حوكمياً).

(1) Brown, Lawrence & Caylor, Marcus, «Corporate Governance and Firm Performance», (2004).

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبياً أكثر ربحية وأكثر قيمة وتدفع أموالاً أكثر لحملة الأسهم، كما أن رسوم الاستشارات التي تدفع للمدققين الخارجيين أقل من الأتعاب التي تدفع لهم وهذا مرتبط بشكل كبير بضعف الأداء للشركات.

٥- دراسة (Core, et. al., 2005)[1] :

هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعائد الأسهم، حيث تم فحص الأداء التشغيلي للشركات وتوقعات المستثمرين، وقد شملت العينة الأساسية للدراسة كل الشركات التي لها دليل الحوكمة، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين دليل الحوكمة المعد وخصائص الشركات محل الدراسة.

وخلصت إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف في حقوق حملة الأسهم يؤدي إلى ضعف الأداء التشغيلي لها، بينما أخطاء توقعات المحللين والإعلان عن توزيعات الأرباح لا تعطي مؤشراً على ضعف الأداء كما أوضحت الدراسة بأن فرضية الحوكمة الضعيفة لا تكون سبباً في تحقيق عوائد قليلة على الأسهم.

٦- دراسة (Lisa et. al., 2009)[2]:

تركز الهدف الرئيس لهذه الدراسة في اختبار العلاقة بين وجود لجنة مراجعة محايدة في المنشأة واحتمالية غش القوائم المالية، كما اختبرت العوامل المؤثرة في احتمالية غش القوائم المالية بخلاف استقلالية لجنة المراجعة.

(1) Core, et.al, «Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations», (2005).

(2) Lisa, A.O., R. Diana, and W.S. Sandra, "The association between audit committee characteristics, the contracting process and fraudulent financial reporting", American Journal of Business, (Spring Vol. 24, No. 1, 2009), pp.57-65.

وخَلُصت الدراسة إلى أن وجود لجنة مراجعة مستقلة لا يمنع غش القوائم المالية نهائيا، كما أشارت النتائج إلى أن احتمالية غش القوائم المالية يرتبط عكسياً بكل من استقلالية لجنة المراجعة، وعدد مرات انعقاد لجنة المراجعة، وهيكل رأس المال، ويرتبط طردياً مع حجم المنظمة، وفرص الاستمرارية ونمو المنظمة.

٧- دراسة (مجدي ٢٠٠٩م)[١]:

استهدفت الدراسة تحقيق هدف عام وهو دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية.

وعرضت الدراسة للأدبيات السابقة في مجال لجان المراجعة وحوكمة الشركات، والبواعث الأساسية لحوكمة الشركات، ودور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات، وأثر لجان المراجعة على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، وقد توصلت الدراسة في توصياتها إلى أن لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية لم تحظ بالاهتمام الكاف، سواء من حيث جهود المجامع المهنية وهيئة سوق المال، أو من حيث المتطلبات التشريعية والتنظيمية.

٨- دراسة (Ebaid, 2011)[٢]:

تمت هذه الدراسة على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وتم التركيز على أنشطة المراجعة المالية ومراجعة أساليب الرقابة الداخلية، وأنشطة إدارة المخاطر، والأنشطة الاستشارية، وأنشطة حوكمة الشركات، وقد تبين

(١) د. مجدي محمد سامي، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧.

(2) Ebaid, I. E., "Internal audit function: An exploratory study from Egyptian listed firms", International Journal of Law and Management, Vol. 53, No. 2, 2011, pp. 108-128.

أن حوالي ٩٤٪ من وقت وظيفة المراجعة الداخلية توجه إلى النشاط الأول، بينما يوجه الزمن الباقي فقط للمناشط الثلاثة الأخرى (٣,٥٪ للنشاط الثاني، ٠,٩٪ للنشاط الثالث، ١,٦٪ للنشاط الأخير).

ومن خلال عرض نتائج الدراسات السابقة يتضح أنها ركزت على جوانب جزئية من حوكمة الشركات، لكنها لم تتناول قواعد وآليات الحوكمة ومدى تأثيرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية.

لذلك يتميز هذا البحث عن غيره من الدراسات بأنه يشتمل على عدة محاور تتعلق بدراسة مستوى التزام الشركات المقيدة في البورصة المصرية بتطبيق قواعد الحوكمة وأثره في الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، والتعرف على الصعوبات التي تحد من الالتزام بتطبيقها.

المبحث الثاني
العلاقة بين حوكمة الشركات
والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

إن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة(١).

أولا: مدى تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي:

يمثل الإفصاح أحد المبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، فالإفصاح المحاسبي هو روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، ويحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين، من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المتعاملة في السوق، والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين(٢).

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبح مطلباً ضرورياً من أجل إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسئولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم

(1) Chipalkatti, N. «Do Investors Reward Bank Disclosure Transparency: Evidence From India», Journal of International Accounting Research, Vol.4, 2005, pp.25-52.

(2) Kang, T. and Pang, Y. «Economic Development and The Value Relevance of Accounting Information–A Disclosure Transparency Perspective», Review of Accounting and Finance, Vol.4, 2005, pp.5-31.

توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح مطلباً ضرورياً، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي في الشركات إضافة إلى تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين(١).

إن قوة حوكمة الشركات تتطلب الآتي(٢):

- إيجاد الأنظمة والقوانين واللوائح، والمعايير المهنية الصادرة، ولجان المراجعة.
- أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.
- وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية.

---

(١) انظر :

- **د. عبد الوهاب نصر على، د. شحاتة السيد شحاتة، «مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة»، (الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م).**
- **أ. حازم حسن، «لجنة المراجعة بالشركات .... هل حان الوقت لتكوينها»، مجلة لمحاسبة، (جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، القاهرة، العدد التاسع، ٢٠٠١م)، ص١.**

(2) Bushman, R., Piotroski, J. and Smith, A «What Determines Corporate Transparency», Journal of Accounting Research, Vol.42, 2004, pp.207-252 .

وفي إطار حوكمة الشركات ينبغي ضرورة القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، وفى مجال الإفصاح المحاسبي ينبغي مراعاة ما يلي[1]:

- التركيز على الأخلاقيات والدقة المحاسبية: من خلال توظيف الوسائل الكفيلة التي تؤمن سلامة أخلاقيات طواقم الإدارة، والدقة المحاسبية في نفس الوقت كانتقاء الموظفين الذين يتمتعون بأخلاقيات وخبرات جيدة.
- ظهور آليات جديدة تحث على التفاني بالعمل والنزاهة: من خلال توزيع بعض الملصقات على موظفيها تحثهم على النزاهة وأداء واجبهم بإتقان، وتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم وتشجيعهم وطمأنتهم بتوصيل المعلومات دون الخوف من طائلة المسؤولية.
- تفعيل دور لجان التدقيق بشكل أكثر كفاءة: من منطلق تعيين أعضاء مستقلين بشكل كامل ومن ذوي أصحاب السمعة النزيهة والخبرة الكبيرة، وطرح أسئلة جوهرية على كل من أصحاب المناصب العليا بالشركة والمدققين الخارجيين تنم عن مسؤولية عالية، وإلزام المدققين الداخليين والخارجيين على حل أية مشكلة طارئة بوقت قياسي، وبحيث تصبح لجان التدقيق العصب الرئيس في عمل الشركة من خلال التركيز على توظيف أعضائها من ذوي أصحاب السمعة النزيهة والخبرات العالية.
- التركيز على جودة الدخل: من خلال توخي الإدارة الحذر بشكل كبير عند منح الائتمانات، أو تغيير أي من الطرق المحاسبية.

(1) William Hillison & Phillip. Z. & M.G. Fennema & Tina D, «A Changing Corporate Culture», Journal of Accountancy,(March,2004)

- التعامل مع إدارة المخاطر بشكل جيد: من خلال تحسين الآلية التي تدير بها الشركة المخاطر خوفا من المساءلة المستمرة من قبل لجان التدقيق.
- التركيز على التدقيق الداخلي: من خلال إجراء تغييرات جوهرية على التدقيق الداخلي، والتي قد تشمل: إنشاء أقسام تدقيق داخلي بشكل رسمي، وملء تلك الأقسام بالأشخاص المختصين بنسبة ٨٠٪ على الأقل، واطلاع لجنة التدقيق على تقارير التدقيق الداخلي قبل رفعها لأصحاب المناصب العليا في الإدارة، والاقتناع بأن تقرير التدقيق الداخلي سيكون له الأثر الرئيس في إنجاح الشركة ككل.
- القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء مؤهل حتي يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة، مع قابلية المراجعين الخارجيين للمساءلة والمحاسبة.
- واجب المساهمين تجاه الشركة: بأن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.
- تقديم التحليلات عن طريق المحللين والسماسرة ووكالات التقييم والتصنيف والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيداً عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.
- إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

ثانيا: مدى تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية:

ثمة اهتمام بحوكمة الشركات من الناحية المحاسبية والمتعلقة بإعداد القوائم المالية المنشورة، ومن ثم السعي لتحقيق الجودة لتلك القوائم، إذ إن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكلٍ مباشر على تلك القوائم(١).

والجودة في هذا المجال تعنى مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها(٢).

وتعتبر جودة القوائم المالية الهدف الرئيس الذي تسعي الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات يمكن بيانها فيما يلي(٣):

- المقومات المادية: تتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
- المقومات البشرية: تتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
- المقومات المالية: تشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

(1) Duffy, Maureen, «Corporate Governance and Client Investing», Journal of Accountancy, (January 2004). p. 33-47 www.aicpa.org/pubs/jofa/joahome.htm.
(2) Ibid. p. 33-47.
(٣) د. محمد محمود يوسف، «التقييم المتوازن للأداء المؤسسي لشركات التأمين في ظل قواعد الحوكمة»، ندوة: الحوكمة، (معهد الدراسات التأمينية، ٢٧ إبريل ، ٢٠٠٤م)، ص ١٢.

- قاعدة بيانات: تحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

وتتحقق جودة هذه المعلومات المحاسبية من خلال توافر المعايير التالية[1]:

١- معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة القوائم المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

٢- معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية، والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والإطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ويرى الباحث أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات

(1) see:
- Keung, C., R. Ashok, and T. Daneil. Sarbanes-Oxley: are audit committees up to the task?", Managerial Auditing, Bradfold, Vol. 22, Iss. 3, 2007); PP. 225-270.
- Larry, E.R, M. Frank, and E. L. Charles , "Internal control guidance: not just a small Matter", Journal of Accountancy; (March; 2007); PP 46-50.

والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

٣- معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما كان سبباً في إبراز مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

ويرى الباحث أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

٤- معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة القوائم المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

وتأسيساً على ما سبق فإن وجود معايير لضبط جودة القوائم المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة، من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي، مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة، ولذلك فإن مهنه المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما

أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

ثالثا: العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية:

إن وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، يعتبر مؤشراً هاماً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، كما أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة القوائم المالية والمعلومات الناتجة عنها[1].

١- علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة القوائم المالية:

ثمة علاقة وثيقة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، إذ إن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية[2].

ويرى الباحث أن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات

(1) Chipalkatti, N., op. cit, pp.25-52.
(2) Peter, B., and C. Julie., «Audit committees and earnings quality» Accounting and Finance, (Vol.49, Iss.2, January, 2009), p.267.

في تلك الأسواق تجنباً لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في القوائم المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في القوائم المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلاً عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحالين والمتوقعين.

٢ـ أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة القوائم المالية:

يمثل الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكيد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي خفض مستوي شفافية ونزاهة السوق[1].

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة القوائم المالية أيضاً من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال والبورصات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المال، و التي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المقيدة أسهمها في البورصة باتباع

(1) Ibid. p.267.

إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والقوائم المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها(١).

ويرى الباحث بأن السوق المالي إذا كان يلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن الإفصاح يعد مطلباً ضرورياً حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسئولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفى الوقت نفسه توفر أداه جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدى بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

(1) Beng, W. G, «Audit committees, boards of directors, and remediation of material weaknesses in internal control», Contemporary Accounting Research, (Toronto: Summer Vol. 26, Iss. 2.2009), p.7.

المبحث الثالث
الدراســـــة الميـــدانيـــة

يتناول هذا الجزء من البحث وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها وصدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية اللازمة لتحليل الدراسة واختبار فروضها، وذلك على النحو التالي:

١ـ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية الوسطى في جميع الشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية، والتي يبلغ عددها ١٧٢ شركة.

٢ـ عينة الدراسة:

تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، وقد خضع اختيار العينة داخل كل قطاع ـ من القطاعات التي تنتمي إليه الشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية ـ للشروط الآتية:

- أن تكون الشركة مقيدة بالبورصة لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات.
- أن تكون الشركة قد باشرت نشاطها لفترة لا تقل أيضاً عن ثلاث سنوات.
- أن تضم العينة عدداً من الشركات التي يراجع قوائمها المالية مراجعون من المكاتب الأربعة الكبار عالمياً مع عدداً من الشركات يراجع قوائمها المالية مراجعون من المكاتب المحلية.

وقد ترتب على الإجراءات والشروط السابقة الحصول على عينة مكونة من ٥٤ شركة، وقد بلغ حجم عينة الدراسة ١٥٠ مفردة.

٣ـ أداة جمع البيانات:

تم إعداد استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة، لغرض تجميع البيانات اللازمة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج **SPSS** الإحصائي، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، وتم تقسيم الاستبانة إلى مجموعتين كما يلي:

- **المجموعة الأولى**: تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

- **المجموعة الثانية:** تتناول «العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية»، والتي تم تقسيمها إلى ستة محاور تمثل فرضيات البحث بهدف اختبارها.

وقد تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد ٤ استبانات نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة ١٤٦ استبانة.

٤ـ خصائص عينة الدراسة:

أ- المؤهل العلمي : يتضح من الجدول رقم (١) أن ٥,٤٨٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي «دكتوراه» و ٢١,٩٦٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي «ماجستير»، ٦٣٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي «بكالوريوس»، و ٩,٥٦٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي «مؤهلات أخرى»، ومن ثم يتضح أن العينة من المؤهلين علمياً، الأمر الذي يساهم في دقة الإجابات وسلامتها.

جدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دكتوراه	٨	%٥,٤٨
ماجستير	٣٢	%٢١,٩٦
بكالوريوس	٩٢	%٦٣
أخرى	١٤	%٩,٥٦
المجموع	١٤٦	%١٠٠

ب- القطاع الذي تنتمي إليه الشركة: يتضح من الجدول رقم (٢) أن ٨,٢٠٪ من الشركات تنتمي إلى قطاع «الأسمنت»، ٨,٩٪ من الشركات تنتمي إلى قطاع «النقل»، ١٠,٢٧٪ من الشركات تنتمي إلى قطاع «الزراعة والصناعات الغذائية»، و٢١,٢٤٪ من الشركات تنتمي إلى قطاع «البنوك» و١١,٦٤٪ من الشركات تنتمي إلى قطاع «الاتصالات وتقنية المعلومات»، و ١٦,٤٤٪ من الشركات تنتمي إلى قطاع «التشييد والبناء» و١٢,٣٥٪ من الشركات تنتمي إلى قطاع «التأمين»، و ١٠,٩٦٪ من الشركات تنتمي إلى قطاع «الاستثمار الصناعي»، ويلاحظ أن هناك تنوعاً في مجتمع وعينة الدراسة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على النتائج وإمكانية تعميمها.

جدول رقم (٢) توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

القطاع الذي تنتمي إليه الشركة	العدد	النسبة
الأسمنت	١٢	%٨,٢٠
النقل	١٣	%٨,٩
الزراعة والصناعات الغذائية	١٥	%١٠,٢٧
البنوك	٣١	%٢١,٢٤
الاتصالات وتقنية المعلومات	١٧	%١١,٦٤
التشييد والبناء	٢٤	%١٦,٤٤
التأمين	١٨	%١٢,٣٥
الاستثمار الصناعي	١٦	%١٠,٩٦
المجموع	١٤٦	%١٠٠

ج- المستوى الوظيفي: يتضح من الجدول رقم (٣) أن ٤١,٧٨٪ من عينة الدراسة هم من «مدير» و١٨,٤٩٪ من عينة الدراسة هم من «مجلس الإدارة»، و٣٩,٧٣٪ من عينة الدراسة هم من «مستويات وظيفية أخرى»، مما يعنى التعرف على آراء جميع إجابات المبحوثين المتخصصين الذين يشغلون وظائف متعددة.

جدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة
مدير	٦١	%٤١,٧٨
مجلس إدارة	٢٧	%١٨,٤٩
أخرى	٥٨	% ٣٩,٧٣
المجموع	١٤٦	%١٠٠

د- عدد سنوات الخبرة: يتضح من الجدول رقم (٤) أن ٤٧,٩٤٪ من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديه «أكثر من ١٥ سنة»، و ٢٣,٩٧٪ من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم «من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة ، و ٢٠,٥٥٪» من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم «من ٥ إلى ١٠ سنوات»، و ٧,٥٤٪ من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم «أقل من ٥ سنوات»، وهذا يعني انعكاس إجابات المبحوثين على سلامة النتائج في ضوء الخبرات المتعددة لهم.

جدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

الخبرات	العدد	النسبة
أكثر من ١٥سنة	٧٠	%٤٧,٩٤
من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	٣٥	%٢٣,٩٧
من ٥إلى أقل من ١٠ سنوات	٣٠	%٢٠,٥٥
أقل من ٥ سنوات	١١	%٧,٥٤
المجموع	١٤٦	%١٠٠

٥ـ صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة بقائمة الاستقصاء :

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ **Cronbach's Alpha** لقياس ثبات الاستبانة، ويبين الجدول رقم (٥) أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول رقم (٥) معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.	٧	٠,٨٦٤٧
الثاني	مدى توفر مقومات حماية حقوق المساهمين المستثمرين.	١١	٠,٨٩٨٢
الثالث	مدى توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين.	١٠	٠,٨٤٨٨
الرابع	مدى توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.	٧	٠,٩٢١٢
الخامس	مدى توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.	٧	٠,٩٨٧٦
السادس	مدى توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.	٨	٠,٩٥٦٧

٦ـ المعالجات الإحصائية:

لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ فقد تم استخدام اختبار كولمجروف - سمرنوف (**K-S Sample**)، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج الاختبار، والتي تظهر أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من(**0.05 < sig.) 0.05**، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

كما تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج **SPSS** الإحصائي، وقد استخدمت الاختبارات الإحصائية التالية:

تم استخدام اختبار **t** للعينة الواحدة والنتائج المبينة في الجدول رقم (٦) توضح آراء أفراد عينة الدراسة في العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، وهي مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل عنصر كما يلي:

- توفر مقومات تحدد مسئوليات مجلس الإدارة بوزن نسبي «٨٥,٢٥٪» وقد احتل المرتبة الأولى.
- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح بوزن نسبي «٨٣,٥٤٥٪» وقد احتل المرتبة الثانية.
- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة بوزن نسبي «٨٣,١١٦٪» وقد احتل المرتبة الثالثة.
- وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بوزن نسبي «٨١,٦٩٧٪» وقد احتل المرتبة الرابعة.

- توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين بوزن نسبي «٨١,٠٩٢٪» وقد احتل المرتبة الخامسة.
- توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بوزن نسبي «٧٩,٩٤٨٪» وقد احتل المرتبة السادسة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحاور الستة تساوي ٤,١١٤، والوزن النسبي يساوي ٨٢,١٩٢ وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪» وقيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٨، ومستوى t المحسوبة تساوي ١٦,٦٩٦ وهي أكبر من قيمة الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ وتشير تلك النتائج بأن أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية ليست بدرجة كافية.

جدول رقم (٦) تحليل محاور الدراسة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
١	توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.	٤,٢٦٨	٠,٦٨٦٤	٨٥,٢٥	١٦,٩٧٧	٠,٠٠	١
٢	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.	٤,١٨	٠,٧٢٤٩	٨٣,٥٤٥	١٤,٦٤١	٠,٠٠	٢

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
٣	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.	٤,١٥٨	٠,٧١١٧	٨٣,١١٦	١٤,٥٤٢	٠,٠٠	٣
٤	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.	٤,٠٨١	٠,٦٤٢٤	٨١,٦٩٧	١٤,٧٩٥	٠,٠٠	٤
٥	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	٤,٠٥٩	٠,٦٥٣٤	٨١,٠٩٢	١٣,٩٧	٠,٠٠	٥
٦	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين.	٣,٩٩٣	٠,٦٠٢٨	٧٩,٩٤٨	١٣,٩٨٦	٠,٠٠	٦
مجموع المحاور		٤,١١٤	٠,٥٨٧٤	٨٢,١٩٢	١٦,٦٩٦	٠,٠٠	

٧ـ اختبار فرضيات الدراسة:

في إطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولي: «توجد علاقة بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية».

تم استخدام اختبار بيرسون عند مستوى دلالة **a=0.05** والنتائج المبينة في الجدول رقم (٧) توضح أن قيمة مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥، كما أن قيمة **r** المحسوبة تساوي٠,٧٨٣٣ وهي أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي ٠,١٧٤، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى **0.05** = **a** بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها في البورصة المصرية.

جدول رقم(٧) الارتباط بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية

المحور	الإحصاءات	الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	معامل الارتباط	٠,٧٨٣٣
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	١٤٦

قيمة **r** المحسوبة عند درجة حرية «١١٩» ومستوى دلالة «٠,٠٥» يساوي٠,١٧٤

الفرضية الثانية : «توجد علاقة بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها في البورصة المصرية».

تم استخدام اختبار بيرسون عند مستوى دلالة **0.05** = **a** والنتائج المبينة في الجدول رقم(٨) توضح أن قيمة مستوى الدلالة تساوي٠,٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ كما أن قيمة **r** المحسوبة تساوي ٠,٨٢٣ ، وهي أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي ٠,١٧٤ ، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى **a= 0.05** بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية، مما يدل على توفر أسس ومقومات واضحة وعادلة لحماية حقوق المساهمين ، مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات.

جدول رقم (٨) الارتباط بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية

المحور	الإحصاءات	الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية
توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين.	معامل الارتباط	٠,٨٢٣
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	١٤٦

قيمة **r** المحسوبة عند درجة حرية «١١٩» ومستوى دلالة «٠,٠٥» يساوي ٠,١٧٤

الفرضية الثالثة : «توجد علاقة بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع

المساهمين وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية».

تم استخدام اختبار بيرسون عند مستوى دلالة **a=0.05** ، والنتائج المبينة في الجدول رقم (٩) توضح أن قيمة مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ ، كما أن قيمة **r** المحسوبة تساوي ٠,٨٥٣ وهي أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي ٠,١٧٤ ، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى **a= 0.05** ، بين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

جدول رقم (٩) الارتباط بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية

المحور	الإحصاءات	الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية
توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين.	معامل الارتباط	٠,٨٥٣
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	١٤٦

قيمة **r** المحسوبة عند درجة حرية «١١٩» ومستوى دلالة «٠,٠٥» يساوي «٠,١٧٤»

الفرضية الرابعة : «توجد علاقة بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب سلطات الإدارة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية».

تم استخدام اختبار بيرسون عند مستوى دلالة **a=0.05** والنتائج المبينة في الجدول رقم (١٠) توضح أن قيمة مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ ، كما أن قيمة **r** المحسوبة تساوي ٠,٩٤٠ وهي أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي ٠,١٧٤، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى **a=0.05** بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المقيدة المالية للشركات أسهمها بالبورصة المصرية.

جدول رقم (١٠) الارتباط بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب سلطات الإدارة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

المحور	الإحصاءات	الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية
توفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب سلطات الإدارة.	معامل الارتباط	٠,٩٤٠
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	١٤٦

قيمة **r** المحسوبة عند درجة حرية «١١٩» ومستوى دلالة «٠,٠٥» يساوي ٠,١٧٤

الفرضية الخامسة: «توجد علاقة بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية».

تم استخدام اختبار بيرسون عند مستوى دلالة **a=0.05** والنتائج المبينة في الجدول رقم (١١) توضح أن قيمة مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥، كما أن قيمة **r** المحسوبة تساوي ٠,٩٤٣ وهي أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي ٠,١٧٤ ، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية عند مستوى دلالة **a=0.05**.

جدول رقم (١١) الارتباط بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية وبين الإفصاح وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية

المحور	الإحصاءات	الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية
توفر مقومات الإفصاح والشفافية.	معامل الارتباط	٠,٩٤٣
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	١٤٦

قيمة**r** المحسوبة عند درجة حرية «١١٩» ومستوى دلالة «٠,٠٥» يساوي ٠,١٧٤

الفرضية السادسة: «توجد علاقة بين توفر مقومات تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية».

تم استخدام اختبار بيرسون عند مستوى دلالة **a=0.05**، والنتائج المبينة في الجدول رقم (١٢) توضح أن قيمة مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ ، كما أن قيمة **r** المحسوبة تساوي ٠,٩٠٩ وهي أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي ٠,١٧٤ ، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى **a=0.05** بين توفر مقومات تحدد مسؤوليات مجالس وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

جدول رقم (١٢) الارتباط بين توفر مقومات تحدد دور مجلس الإدارة في ممارسة قواعد الحوكمة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية

المحور	الإحصاءات	الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية
مقومات تحدد دور مجلس الإدارة في ممارسة قواعد الحوكمة.	معامل الارتباط	٠,٩٠٩
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	١٤٦

قيمة **r** المحسوبة عند درجة حرية «١١٩» ومستوى دلالة «٠,٠٥» يساوي ٠,١٧٤

نتائج البحث:

في ضوء التحليلات النظرية والميدانية، والتي أجريت على الشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية، تم التوصل إلى النتائج التالية :

- توجد علاقة بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة وبين الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.
- توجد علاقة بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.
- توجد علاقة بين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.
- توجد علاقة بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.
- توجد علاقة بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.
- توجد علاقة بين توفر مقومات تحدد دور مجلس الإدارة في ممارسة قواعد الحوكمة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

التوصيات:

- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة.
- بذل المزيد من الجهود لتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنميه الدور الاستشاري في المجتمع.
- إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساوٍ على كافة المساهمين.
- منح صلاحيات أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.
- زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.
- زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة.
- تحسين مستوى ممارسة الحوكمة في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية وخاصة مبدأ الإفصاح.

بحوث مستقبلية مقترحة:

يوصى الباحث بإجراء المزيد من البحوث حول :

- مدى تأثير حوكمة الشركات في الحد من المضاربات في البورصة المصرية للأوراق المالية.
- دور قواعد الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي بالشركات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

أ ـ كتب

- د.طارق عبد العال حماد، «**حوكمة الشركات : المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**» (الدر الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م).
- د. عبد الوهاب نصر على، د. شحاتة السيد شحاتة، «**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**»، (الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م).
- د. عصام على فرج بدر، «**أصول الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ـ مدخل محاسبي**»، (بدون ناشر، ٢٠٠٩م).

ب ـ دوريات:

- د .إبراهيم عبد الله المنيف، أسامة سعد المعمر، «مبادئ وأسس ومهام حوكمة الشركات»، **مجلة المدير**، (٢٠٠٤م).
- أ.حازم حسن، «لجنة المراجعة بالشركات ... هل حان الوقت لتكوينها»، **مجلة المحاسبة**، (جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، القاهرة، العدد التاسع، ٢٠٠١م).
- د. محمد خليل، «دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات»، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، (كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، ٢٠٠٣م).

- د. مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، (جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٢، ٢٠٠٩م).

ج ـ مؤتمرات وندوات:

- ماجد شوقي، **«حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة .. صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة»**، (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٤م)، **www.cipe-arabia.org**
- د.محمد فوزي، وآخرون، **«تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية»**، (ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٣م).
- د. محمد محمود يوسف، «التقييم المتوازن للأداء المؤسسي لشركات التأمين في ظل قواعد الحوكمة»، **ندوة: الحوكمة**، (معهد الدراسات التأمينية، ٢٧ إبريل، ٢٠٠٤م).
- د. مصطفى حسن بسيونى السعدني، «مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات»، **المؤتمر الدولي: مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة**، (جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ٢٠٠٧م).

ثانياً : المراجع الأجنبية:

A- books:

- **Ebaid, I. E., Internal audit function: An exploratory study from Egyptian listed firms, International Journal of Law and Management, Vol. 53, No. 2, 2011.**
- **Charkham, Jonathan, Keepin better company, "Corporate Governance" (Ten years on, second edition, Oxford University Press, 2005), www.worldcat.org.**

- **Colley, John, et al, "What is Corporate Governance", (McGraw-Hill Professional, 2005), www.worldcat.org.**
- **Huse, Morten, Boards, "Governance and Value Creation", (Cambridge University Press, 2007), www.cambridge.org.**

B-Periodicals:

- **Beng, W.G, "Audit committees, boards of directors, and remediation of material weaknesses in internal control", Contemporary Accounting Research,(Toronto: Summer Vol. 26, Iss. 2;2009).**
- **Bushman ,R ., Piotroski , J and Smith , A " What Determines Corporate Transparency " , Journal of Accounting Research , vol.42 , 2004 .**
- **Chipalkatti, N "Do Investors Reward Bank Disclosure Transparency: Evidence From India", Journal of International Accounting Research, Vol.4 , 2005 .**
- **Duffy, Maureen, "Corporate Governance and Client Investing", Journal of Accountancy, (January 2004). www.aicpa.org/pubs/jofa/joahome.htm.**
- **Jenny, G., and L.S. Jean, "The Influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing: perceptions of auditors and directors in Singapore", Accounting and Finance, Vol. 42, No. 3, (November, 2002).**
- **Kang , T and Pang , Y " Economic Development and The Value Relevance of Accounting Information – A Disclosure Transparency Perspective " , Review of Accounting and Finance , vol.4 , 2005.**
- **Keung, C., R. Ashok, and T. Daneil. Sarbanes-Oxley: are audit committees up to the task?", Managerial Auditing, Bradfold, Vol. 22, Iss. 3, 2007).**
- **Larry, E.R, M. Frank, and E. L. Charles , "Internal control guidance: not just a small Matter", Journal of Accountancy; (March; 2007).**
- **Lisa, A. O., R. Diana, and W.S. Sandra, "The association between audit committee characteristics, the contracting process and fraudulent financial reporting", American Journal of Business,(Spring Vol. 24, No. 1 , 2009).**

- **Peter, B., and C. Julie. , «Audit committees and earnings quality», Accounting and Finance, (Vol. 49, Iss. 2, January, 2009).**
- **William Hillison & Phillip. Z & M.G. Fennema & Tina D, «A Changing Corporate Culture», Journal of Accountancy, (Marsh, 2004)**

C – Issues:

- **Brown, Lawrence & Caylor, Marcus, «Corporate Governance and Firm Performance», (2004).**
- **Core, et. al., "Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations",(2005).**
- **Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Principles of Corporate Governance" , 2004.**
- **The World Bank, "Governance and Development, the World Bank Publication", Washington, 1991.**

D- Web Sites :

- **www.cma.gov.eg** موقع الهيئة العامة لسوق المال
- **www.hawkama.net** موقع حوكمة الشركات
- **www.Cipe-arabia.org** موقع مركز المشروعات الدولية
- **www.Infotechaccountants.Com** موقع محاسبو تكنولوجيا المعلومات
- **www.ame.com** موقع جوهر معلومات الشرق الوسط التجارية
- **www.arab-api.org** موقع المعهد العربي للتخطيط
- **www.islameonline.com** موقع إسلام أن لاين

ملحق

قائمة استقصاء بحث

عزيزي المستقصي منه /.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتشرف بطلب تعاون سيادتكم في إنجاز دراسة أقوم بإعدادها تحت عنوان «العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية – دراسة ميدانية على الشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية».

ويتمثل الهدف من الدراسة في إلقاء الضوء على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات وإبراز العلاقة بين حوكمة الشركات وبين الإفصاح المحاسبي، وأيضاً إبراز العلاقة بين حوكمة الشركات وبين جودة القوائم المالية، ثم إبراز العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية.

ولقد تم اختيار سيادتكم ضمن عينة الدراسة باعتباركم من الأطراف المهتمة بهذا الموضوع، حيث إن الوقوف على وجهة نظركم سوف يسهم بدرجة كبيرة إن شاء الله في تحقيق أهداف الدراسة وإثرائها، ونؤكد لسيادتكم أن البيانات الواردة بهذا الاستبيان سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي وستكون في موضع السرية.

ومراعاة لضيق وقتكم فقد تم تصميم قائمة الاستبيان بحيث يمكن الإجابة عن معظم أسئلة أجزائها بشكل ميسر، وإن كان لديكم إضافة أو تعليق يخص الدراسة أو قائمة الاستقصاء فإنه يمكنكم استخدام الورقة الخالية الموجودة في نهاية قائمة الاستقصاء.

ونحن نقدر تعاونكم الصادق في تحقيق أهداف البحث.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

أولاً :معلومات عامة :

١- الاسم (اختياري) : .....

(يرجى وضع علامة(√) حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية) :

٢- المستوي الوظيفي :

- مجلس الإدارة ( ) - مدير ( ) - أخري يرجي الذكر .....

٣- المؤهل العلمي :

- بكالوريوس ( ) - ماجستير( )
- دكتوراه ( ) - أخري ( )

٤- عدد سنوات الخبرة :

- من ١٥ سنة فأكثر ( ) - من ١٠ إلي أقل من ١٥ سنة( )
- من ٥ إلي ١٠ سنوات ( ) - أقل من ٥ سنوات ( )

٥-العمر :

- أقل من ٣٠ سنة ( ) - من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة( )
- من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة( ) - أكثر من ٥٠ سنة ( )

٦- القطاع الذي تنتمي إليه الشركة :

- الأسمنت ( ) - النقل ( )
- الزراعة والصناعات الغذائية ( ) - التشييد والبناء ( )
- الاستثمار الصناعي ( ) - البنوك ( )
- الاتصالات وتقنية المعلومات ( ) - التأمين ( )

ثانياً :العلاقة بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات وبين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية : (الرجاء وضع علامة (√) حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية)

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً :مدى وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.						
١	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير. الحوكمة.					
٢	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات.					
٣	هل قوانين الشركات المطبقة في مصر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة؟.					
٤	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسئوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات المقيدة أسهمها في البورصة المصرية.					
٥	تعمل إدارة السوق المالي علي رفع مستوي الشفافية والكفاءة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات.					
٦	تقوم الشركات المقيدة أسهمها في البورصة المصرية بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفه دورية ومنتظمة.					
٧	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركات المقيدة أسهمها في البورصة المصرية.					
ثانياً: مدى توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.						
١	يطلع المساهمون علي جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة.					
٢	يتم حصول المساهمين علي المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله.					
٣	يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل.					
٤	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل.					
٥	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة.					
٦	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٧	هل في الواقع يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة؟.					
٨	يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصيا أو غيابياً مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت.					
٩	يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين.					
١٠	يطلع المساهمون علي أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلي التأثير على الشركة.					
١١	يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح.					
ثالثاً: مدى توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين.						
١	يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الأسهم لكافة فئات الأسهم.					
٢	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.					
٣	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم.					
٤	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.					
٥	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.					
٦	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.					
٧	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.					
٨	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المساواة لكل المساهمين.					
٩	يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٠	يحق للمساهمين الحصول علي معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.					
رابعاً: مدى توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.						
١	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.					
٢	يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات.					
٣	يتم العمل علي تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء.					
٤	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.					
٥	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلي الشركات.					
٦	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم					
٧	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون.					
خامساً: مدى توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.						
١	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الإطراف ذات العلاقة.					
٢	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.					
٣	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.					
٤	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٥	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.					
٦	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم.					
٧	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.					
سادساً :مدى توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.						
١	يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة.					
٢	يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص علي مصالح الإطراف ذات المصلحة.					
٣	يقوم المجلس بالإشراف علي عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.					
٤	يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.					
٥	يراعي أعضاء المجلس جميع المساهمين علي أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة.					
٦	يقوم المجلس باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.					
٧	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة.					
٨	يعمل مجلس الإدارة علي تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.					

ثالثاً : **تعليق أو إضافة تكون ضرورية من وجهة نظركم:**

.....

.....